

الاصحاح الثاني عشر
في بيان حقيقة العلم

والعلم على اثنين اي وضعا والمراد بقوله لفظه ان الخواص من المبررات فلا يرد انما
وخو له من المصبرات وعطف مثله عليه بالجر عطف على قوله
المعجز يداه وصالح لعطف مثله عليه قلت هذا يفيد ان اللفظ الذي
يدل على الاثنين وهو الشئ صالح لعطف مثله عليه مع انه ليس بمبرر
كابدل عليه كلامه بعد وعكس الجوان بان قوله صالح لعطف لا يصح اللفظ
يدون قيد وهو قوله دال على اثنين في جميع الامرات ان المراد بذلك
المفرد تامل كالقريظ قال ابن هشام الذي اراد ان النحويين يسمون
هذا النوع مني لعدم ذكره له فيما جعل على الشئ اه والذى صرح به
جمع منهم المراد ان ذلك ملحق بالمشي مما دل على اثنين بنها
نحو القريظ وقوله او يشبهها كاني الاثنين وكلا وساقى ذلك لعل
مراده انه ياتي في شرح قوله ونون مجموع وفي قوله ما ثني لكن
لم يذكر ذلك هناك ابدا وبما اجزى بالقصر لما تقدم متعلق باجر
ومتعلق قوله وانها بما كسر الفاء محذوف لانه ما تقدم عليه
والقدير واجزى بها وانصب بها من باب المحذوف لا المتنازع لان النظم
لا يراه في المتأخر سألهم تنازع فيه ثلاثة وهي ارفع واجزى وانصبا
فان عمل الاجزى لقرينه واعمل الاخرين في ضميره وجذف لانه فضيلة واصفاته
سالم اي جمع من اصناف الصفة لموصوفها والاصناف على معنى من
وشرطها موجود والعلية في جمع الوصف بالواو والحاثة بواو الجماعة في الفعل
جامع الدلالة على الجملة وكانت واو الفعل اصلا لكونها السماء واو الوصف
خرفا والعلم لتاويله بالمسمى كالوصف بما افاده التاويل فالاصل في الجمع
بالواو والنون هو الوصف ذكره شيخنا السيد البلدي واحترى بالسالم
عن المجلس وهو ما تغير منه بنها مفردة كمنه وهنود وخود ذلك
عاما فاشارة الى العلم الشخصي لان العلم الشخصي يستعمل استعمال
اسماء الاجناس افادة المنوفي ذكر في هذا البيت اي وصاعطي عليه
لانها ذكرت في هذا البيت ما جعل عليه بل فيما بعد ان يكون علما عين
بان العلم اذا جمع او ثني زال معنى العلمية منه لان العلم يدل على الوحدة
والثنائية والجمع يدلان على التعدد وهما متناقضان فلا معنى لذلك الاستعمال

انما العلم على اثنين

ويروى انه ما بين فعل
انما العلم على اثنين

واجيب

واجب بان ما ذكر من العلمية شرط للاقدام على الحكم وزوال معنى العلمية شرط
لثبوت ذلك الحكم بالفعل وهذا هو الجواب عن لغز الامام في المشهور
لمذكر في المعنى لاق اللفظ فلو سميت رجلا بخور زيب وسعدى قلت
زينبوت وسعدوت كما انك اذا سميت مؤنثا بزيد جمته بالالف والتاقلت
زيادات عاقل لا يرد عليه اسم الله وصعابة لانه مقصور على السماع
لكونها توقيفية فلا يقال الله رحيمون قبا سما على ما ورد في التوراة والبراه
بالعقل العاقل حقيقة او تزيلا لا يدخل في راي راي احد عشر كوكبا والشمس
والقمر واليه في ساجدين لما وصفتها بصفتان من يعقل جميعا مجمع او يقال
هذا ليس بجمع حقيقة بل محقق بما افاده شيخ الاسلام حالما مك تاء
القائمت فيديها لان الموث بالالف كحلي وجمرا علمي لمذكر بجمع هذا الجمع
محذوف المقصورة وتلب المهدودة والوا فيقال صلوات وجمرا ووت ومن
التوكيب اي السري تحدي كريب واجاز بعضهم جمعه كما ساقى او الاسنادي
كبرق محرف بالاقطار واما الاضنافي فانه جمع اول المتضامتين ومعنا في الثاني
فيقال في نحو غلام زيد علما وعبد الله علما ان زيد وعبد الله واجاز الكو
جمعها معا قلت لعله مقيد بما ياتي فيه ذلك ليجوز نحو عبد الله قال في التلث
والتحقيق انه لا حاجة الى هذا الشرط لان شرطه لصحة مطلق الجمع بل
والثنائية والخصوصية له بهذا الجمع نعم ان صغر استدراك عقوبة
ان لم يكن علما وانما جمع لان في معنى الوصف انه داخل في قول الناظم
ومذنب بان يرد بجمع مذهب ما هو وصف ولو صكما افاد اسم واجاز
ذلك انه جمع طلحة ونحوه بالواو والنون سيمون ومنهم من يحذف
ويه فعال سيمون واجاز بعضهم اي جمع المركب الذي نحو سيمونيه
وهو المرئي ولا يرد عليه الاسنادي لانه لا يجمع اتفاقا ولا الاضنافي تعا على انه
لا يجمع منه الا الجزء الاول حاله من تاء التانيث ان الموضوع له وان
استعملت في غير ما ليصح احتجاج علامته فان تاء التانيث هي المبالغة للمقابلة
افعل ضلعي وقوله فعلا فعلا بغير كسر لام افعل ونون فعلا
لاضنافتها الى ما بعدها منون والاضناف فيها لادنى ملائمة الى افعل
الذي مؤنثة على فعلا وفعلا الذي مؤنثة على فعلا ومثل هذا ما ياتي قال

صوابه ان يقول عبد الله
فيكون صوابه غلاما زيد
لان الكلام في جمع القصير
لا في جمع الكسوف

وهو طلحة